

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق

### على الحالة المصرية خلال الفترة (1990 – 2019)

بحث مقدم من الباحثة

د/ إيمان محمد عبد اللطيف

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

#### ملخص الدراسة:

تُعد البطالة آفة اقتصادية تعاني منها معظم الدول، بحيث تسعى جاهدة للتخفيف منها من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ومنها السياسات الموجهة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1990 – 2019)، وتتبع الدراسة منهجتي الاستنباط والاستقراء، كما تتبع الدراسة المنهج القياسي التطبيقي للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة. ويتناول البحث أربعة أقسام رئيسية، يتعرض أولها إلى الإطار المرجعي لدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيها إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل في مصر خلال الفترة محل الدراسة، أما القسم الثالث، فيعرض النموذج القياسي المستخدم لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في مصر، أما القسم الأخير فيعرض لأهم استخلاصات وتوصيات البحث. وهناك عدداً من النتائج من بينها: أن التوسع في إنشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، كما يزاو معدّل النمو الاقتصادي تأثيراً سالباً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من

الاستهلاك العائلي وخلصت الدراسة إلى عدداً من التوصيات من أهمها : ضرورة توجه الحكومة لتقديم مزيدٍ من التيسيرات المضاعفة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة العمل بشكل واضح على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين الأجانب بما يتيح فرص جديدة للعمالة المصرية .

### كلمات مفتاحية:-

الاستثمار الأجنبي المباشر - مستويات التشغيل - نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان - نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي - معدل النمو الاقتصادي - الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائي - مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر - النظريات المفسرة للبطالة - نظرية العقود الضمنية - الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

### مقدمة:-

تسعى الاقتصاديات المختلفة إلى إحداث تنمية مستدامة وبمعدلات مرتفعة من شأنها تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وفي سبيل ذلك، تعمل كافة الدول جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدراً تمويلياً خارجياً كبديل للاقتراض الخارجي والذي يفرض أعباءً مالية قد تعجز موازنات الدول عن الوفاء بها مستقبلاً، وتحفيزاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتنافس الدول المضيقة في توفير المزايا والتيسيرات المشجعة لتوطين هذه الاستثمارات، بقصد تعظيم الاستفادة منها في تحقيق أهدافها الإنمائية، سواء ما تعلق باكتساب التقنيات الحديثة أو تنوع الهياكل الإنتاجية أو النهوض بمستويات التشغيل أو تحسين القدرات التصديرية.

### مشكلة البحث:-

تُعد البطالة آفة اقتصادية تعاني منها معظم الدول، بحيث تسعى جاهدة للتخفيف منها من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ومنها السياسات الموجهة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة

لمستويات جاوزت أحياناً 13%، ورغم جهود الدولة التي بذلت في العقدين الماضيين للتخفيف من حدة المشكلة إلا أنها مازالت تُلقى بظلالها وتعرقل انطلاق الاقتصاد الوطني في رحاب التنمية المتسارعة، الأمر الذي يدفع إلى تخير الإستراتيجيات والسياسات التي من شأنها استهداف التشغيل الكامل أو شبه الكامل بخفض معدلات البطالة إلى ما دون 5% من القوى العاملة، ولما كان التوجه الإستراتيجي للدولة هو تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية وتنويع هيكلها، ولما كان الأمر يتطلب رفع معدلات الاستثمار إلى ما لا يقل عن 20% سنوياً، وهو ما يتعذر تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية والاقتراض الخارجي فقط، فيصبح السبيل المفضل لبلوغ المستهدفات الإنمائية وخفض معدلات البطالة هو تبني السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في القطاعات ذات التأثير التنموي المنشود من منظور الأثر على مستويات التشغيل في الاقتصاد المصري، ومن هنا تبرز إشكالية البحث في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1990 – 2019)

### التساؤل الرئيسي للدراسة:

تُحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بمستويات التشغيل في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2019؟

### - أهمية البحث:-

تتبع أهمية البحث من أنه ظل تنامي الدين العام (الداخلي والخارجي) نتيجة للاعتماد المتزايد على الاقتراض العام لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات والاستدامة المالية للدولة

وعلى سعر الصرف والتنافسية الدولية لمصر، في الوقت الذي يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً إيجابياً في تمويل الخطط الإنمائية وتحقيق مستهدفاتها دون تنامي الأعباء المالية، كما تتجلى أهمية هذا البحث في محاولته لإبراز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مواجهة ما يعانيه سوق العمل المصري من اختلال بين جانبي العرض والطلب وما يسفر عنه من ارتفاع معدلات البطالة والذي يأتي بدوره إنعكاساً لتردى معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. ومن ثم فإن إستهداف خفض معدلات البطالة بالعمل على زيادة مستويات التشغيل هو أمر وثيق الصلة بسياسات حفز الاستثمارات الأجنبية بجانب الاستثمارات المحلية.

#### - أهداف الدراسة:-

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:-

1-بحث مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من مشكلة البطالة كأحد المشكلات المؤثرة للاقتصاد المصري من خلال توفير مزيد من فرص العمل خلال الفترة محل الدراسة.

2-بحث العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، ومدى تأثير هذه العلاقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-اقترح بعض الآليات لرفع مستويات التشغيل من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### - منهج البحث:-

تتبع الدراسة المنهج الاستنباطي في تناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المنهج الإستقرائي القائم على استعراض بعض التجارب الدولية في شأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التشغيل ومن جانب آخر، تتبع الدراسة المنهج القياسي التطبيقي للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه

الدراسة وفقاً للبيانات المتاحة بما يتناسب مع النموذج القياسى وبما يحقق أهداف البحث.

### - خطة البحث:-

يضم البحث أربعة أقسام بيانها كالتالى:-

القسم الأول: الإطار المرجعى لدراسات الاستثمار الأجنبى المباشر (الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية)

القسم الثانى: تحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على مستويات التشغيل فى مصر خلال الفترة ( 1990-2019 )

القسم الثالث: النموذج القياسى لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على التوظيف بالتطبيق على الحالة المصرية

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

## القسم الأول

### الإطار المرجعي لدراسات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### (الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية)

##### • عرض موجز لبعض الدراسات التطبيقية:-

1- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسبلي، 2003: " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ": تم في هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1983 - 1997)، حيث تم تطبيق واستخدام عدد من نماذج الانحدار المختلفة، ولقد اتضح في هذه الدراسة أن استخدام النموذج الخطي المتعدد هو الأمثل في قياس العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورأس المال المحلي ومعدل النمو في القوة العاملة، ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معدل النمو الناتج المحلي، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدي بالنسبة للعمالة.

2- بيري، 2016: " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب للفترة الزمنية (1996

- 2014) :-

تم إجراء دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، حيث تم تصميم نموذج لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تضمن المتغير التابع المراد تقديره في هذه الدراسة والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المتغيرات المستقلة في النموذج فقد تمثلت في (الطاقة المنتجة -إجمالي رصيد الدين الخارجي

- الناتج المحلي الاجمالي - نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي - النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة - معدل التضخم - مستخدمو الإنترنت - تطور القطاع المالي - صافي الضرائب على المنتجات - سعر الصرف الرسمي - معدل التعليم في المرحلة الثانوية - اجمالي الإحتياطيات - الإنفتاح التجاري - عدم الإستقرار السياسي، وبما أن النموذج يحتوى على معادلة سلوكية بسيطة، فإن الطريقة المناسبة لعملية التقدير هي طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، كما تم تصميم نموذج لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، وقد خلُصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر موجب على معدل النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، سالفه الذكر، وتفاوتت آثاره بين إيجابية وسلبية وعدم معنوية التأثير على بقية المتغيرات المعتمدة في الدراسة، حيث كان له أثر تكاملي على الاستثمار المحلي في الجزائر، بينما كان هذا الأثر إحتلالى في كل من تونس والمغرب، كما أن له أثر موجب على الصادرات في الجزائر والمغرب وأثر موجب على الواردات في المغرب.

### 3- أحمد ميروك محمد خليفة، إبراهيم سيد عبد اللطيف، 2014، "الإستثمار

### الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970 - 2010):-

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الصادرات ومعدلات التشغيل في مصر، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية، كما أنه ليس هناك تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التشغيل في الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك إلى أن معظم المشروعات كانت كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة، كما أن العديد من الشركات الأجنبية اعتمدت بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية.

**4- عماری زهير ، حافظ أمين بوزیدی، 2018، " أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2014): -**

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة أثر تدفق الاستثمار المباشر في تقليص البطالة في الاقتصاد الجزائري على الأمدین القصیر والطویل، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

وخلصت الدراسة إلى أنه إذا حدثت صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازنی والطبیعی، بمعنى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بطئ بحيث أن تأثيره في المدى الطویل أكبر منه في المدى القصیر، كما أن هذا التأثير في المدى الطویل عكسی في الفترة ذاتها وطردي في الفترة السابقة، بسبب المناخ الاستثماری السائد غير المنافس مما أنعكس سلباً على أداء معظم المؤشرات الفرعية الأحدى عشر لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار مقارنة بالمتوسطين العربي والدولي.

**5- عییر یاف، 2016، " اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر":**

استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وقد أظهر تحليل السلاسل الزمنية المستخدمة أنها متكاملة من الدرجة الاولى، كما أكد اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الاثر واختبار القيم المميزة العظمى، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، مما أثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر في المدى الطویل، وبالتالي أهمية تحليل أنواع الاستثمارات الاجنبية والآثار المترتبة عليها. إضافة الى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية والاستثمارات المحلية الى جانب الاستثمارات الاجنبية.



**6- ايناس فهمى حسين، 2018، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر فى سوق العمل فى مصر ":-**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة فى نسبة التشغيل الاجمالي، ومعدل نمو انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، فى الأجلين القصير والطويل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (1980- 2015). وقد أعتمدت الدراسة على منهجية الإنحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوى وموجب لصادى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل فى الأجلين القصير والطويل، إلا أن ذلك الأثر ضئيل، حيث أن زيادة نسبة صافى الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1% يُؤدى إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (0.6). فى الأجل القصير، وبمقدار (0.32) فى الأجل الطويل، وهو مايتفق مع طبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات فى مصر. كما خلصت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل فى الأجلين القصير والطويل، وعدم معنوية التأثير على معدل بطالة الإناث، سواء فى الأجل القصير أو الطويل.

**7-Press,J.2018, "Foreign Direct Investment,Economic Growth and Employment: Evidence from China":-**

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادى والتوظيف فى الصين خلال الفترة (1983-2016)، وقد تم استخدام إختبارات متعددة، منها اختبار ديكى - فولر واختبار جرانجر للسببية. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف فى الأجل القصير، كما أن تأثيره على النمو الاقتصادى ضعيف، وأوضح اختبار جرانجر للسببية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابى على التوظيف، وأن كل من التوظيف والنمو الاقتصادى له تأثير على الآخر. وخلصت الدراسة أيضاً

إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بينما له تأثير موجب في الأجل الطويل، كما أن للتوظيف تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بينما تأثيره موجب في الأجل القصير.

### أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

تختلف دوافع المستثمر الأجنبي الراغب في الإستثمار خارج وطنه في إحدى الدول المضيفة عن دوافع البلد المضيف الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ويمكن التمييز بين دوافع الطرفين على النحو الآتي:

#### 1- دوافع المستثمر الأجنبي:-

##### أ- طبيعة النشاط الإقتصادي:-

حيث تتعرض بعض الصناعات في الدول المتقدمة للتقادم وإلى تراجع الطلب المحلي عليها مما يدفع المستثمر إلى البحث عن أسواق استهلاك ملائمة في دول أخرى ونقل وحداته الإنتاجية إليها لمباشرة الإنتاج فيها<sup>1</sup>.

##### ب- الكفاءة الإنتاجية:-

حيث يستهدف المستثمر الأجنبي خفض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الخام والأيدى العاملة ولهذا تقوم الشركات الأجنبية في أوروبا والولايات المتحدة والاقتصاديات الناشئة (الصين والهند) بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها التي تتميز بوفرة العمالة بها وانخفاض مستوى أجورها<sup>2</sup>.

(1) دريد محمود السامري. 2006، " الإستثمار الأجنبي : المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الدورة العربية، بيروت، ص 76.

(2) المرجع السابق، ص 77 .

### ت- زيادة المبيعات:-

من أجل إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، تقوم الشركات الأجنبية بالبحث خارج نطاق السوق المحلي عن أسواق أخرى من أجل تصريف فائض الإنتاج الذى لا يستوعبه سوق الدولة الواحدة، وفى حالة عدم توافر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للإستيراد من طرف الدول المضيفة، تلجأ الشركات الأجنبية إلى الإنتاج خارج حدود دولتها لتتغادى هذه القيود.

### ث- تخفيض المخاطر:-

تلجأ الشركات فى حالة أشتداد المنافسة فيما بينها فى أسواقها الداخلية وارتفاع درجة المخاطر فى السوق إلى نقل نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى تتسم بانخفاض مستوى المخاطر وتتوفر بها إمكانية تحقيق وضع إحتكارى أو شبه إحتكارى بعيداً عن المنافسة الحادة فى الأسواق الداخلية<sup>3</sup>.

### ج - حماية أسواق المستثمر والرغبة فى النمو والتوسع:-

حيث يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء مشروعات فى هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسهم إلى ذلك، وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها فى الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة حيث تختار الشركة الأم التى يتم منها الإستيراد حتى تستفيد هى أيضاً من مزايا انخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالإستيراد، كما أن عجز السوق المحلى

<sup>3</sup> (المرجع السابق، ص 78

عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية<sup>4</sup>

## 2- دوافع البلد المضيف<sup>5</sup> -

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع هذا إلى أسباب متعددة تتنوع بحسب الدول واختلاف أوضاعها خاصة الاقتصادية منها. ويمكن إيضاح أهم هذه الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس عليه مع التركيز بشكل أساسي على دوافع الدول المضيفة النامية أو المتخلفة وذلك على النحو الآتي:

### أ- تحسين وضع ميزان المدفوعات:-

حيث تسعى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته، حيث يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا الآتية:

1- أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يلزم البلد المضيف له بأية مدفوعات مالية خارجية في المستقبل إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحاً، وذلك على عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن المردود المالي للمشروعات الممولة.

(4) مريم عديلة، عمر عبده. 2015، "واقع وإتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون.

(5) عدنان مناتي صالح. 2013، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .

2- أن هناك بعض المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات يتم استيرادها من الخارج مما يحمل البلد المضيف مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالقدر الكافي. ويؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الحالة إلى توفير هذه العملات لاستيراد المعدات والتجهيزات المطلوبة، ومن ثم يعفى جزئياً البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

### **ب- زيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج المحلي:-**

حيث ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشروعات استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي والمساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

### **ت- تخفيض مستوى البطالة:-**

يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة في المشروعات الاستثمارية التي يقيمها البلد المضيف للاستثمار مما يؤدي إلى التخفيض من معدل البطالة، خاصة إذا تميزت تلك المشروعات الاستثمارية بالاستخدام الكثيف للعمالة.

### **ث- نقل التكنولوجيا الحديثة:-**

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع معدلاته، وللحصول على هذه التكنولوجيا بأقل التكاليف، يتم إستيراد مكوناتها والعمل على تطويرها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. ومن المفترض أن يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة للبلد المضيف مما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير التقني<sup>6</sup>.

6) Derrick, P. 2018, "Determinants and Consequences of Foreign Direct Investment (FDI) in Thailand"; Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3278562>

## ثانياً: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>7</sup>:-

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:-

### 1- رأس المال الأولي:-

وهو عبارة عن مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر بخلاف بلده الأصلي، وتشتترط بعض المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الإستثمار مباشراً.

### 2- الأرباح المعاد إستثمارها:-

وتتمثل تلك الأرباح في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي والتي تظل محتجزة لدى المشروع المحلى مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها، أى تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكاً لشخص طبيعى أو معنوى أجنبى و بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبى المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المُعاد استثمارها داخل الدولة ذاتها.

### 3- القروض داخل الشركة الواحدة:-

و تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها فى الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة فى عدة بلدان.

---

(7) عبد السلام أبو قحف. 2003، "الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص 15-25

### ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>8</sup>:-

تتميز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنوع، ويتم تصنيفها وفقاً لمعيار الملكية أو وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي ينسب إليها هذا الاستثمار، وذلك على النحو الآتي:

#### 1 - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:-

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى ملكيته إلى شكلين رئيسيين وهما:-

#### أ- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:-

و ينتج هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجنبى بإحدى العمليتين التاليتين:

1- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية فى البلاد المضيف دون إشراك الطرف المحلى بأى نسبة كانت (ملكية أجنبية بنسبة 100%).

2- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر أجنبى واحد أو عدة مستثمرين أجنبى، وعادة ما يحدث ذلك فى إطار عملية الخصخصة التى تلجأ إليها بعض الدول فى إطار الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها تلك الدول (وتعرف بأسم الإستحواذ).

#### ب- الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائى:-

<sup>8</sup>)Hellstrom,J.2016, “ China Acquisitions in Europe: European Perceptios of Chinese Investments and their Strategic Implications”.

وهو الاستثمار المحقق في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدّة أطراف أجنبية من جهة، وطرف أو عدّة أطراف محلية من جهة ثانية (Joint Venture) ويمكن التمييز هنا بين الشكليين التاليين وهما:

1- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوى أو بدون تساوى بين مستثمر أو عدّة مستثمرين أجنبى ونظرائهم المحليين.

2- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى لجزء من رأس مال مشروع استثمارى أو شركة محلية قائمة، وفي هذه الحالة يجب أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبى لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع الاستثمارى حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبى مباشراً.

## 2- أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر من حيث طبيعة النشاط

### الاقتصادى:-

ويقصد بذلك طبيعة النشاط الاقتصادى الذى ينتمى إليه مشروع الاستثمار الأجنبى المباشر، وقد يكون زراعياً أو صناعياً أو خديماً.

### رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبى المباشر على اقتصاد البلد المضيف<sup>9</sup>:-

حيث تسعى الدول النامية والمتقدمة إلى جلب الاستثمار الأجنبى المباشر مستهدفة تحقيق العديد من المزايا غير أن تلك الأخيرة قد تصاحبها آثاراً غير مرغوبة خاصة فى الأجل الطويل، كما أن لكل استثمار مخاطره وتزداد تلك المخاطر عندما ينتقل

9) Zhu, H, Duan;L, Guo,Y. 2016, " The Effects of FDI: Economic Growth and Energy Consumption ", Economic Modelling; Elsevier, Vol .58, pp. 237 –248



المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف الجديدة والمحتملة الوقوع مستقبلاً.

وفيما يلي أهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف على النحو التالي :

#### أ- الأثر على الاستثمار الداخلى أو المحلى :-

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلى عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر منشأً لوحدات إنتاجية جديدة أو مضيفاً لأصول إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، وعندما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى محلية إضافية من طرف المقيمين تصبح بصدد ما يسمى في الأدب الاقتصادى " بالأثر التكاملى " وعادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى إقامة روابط خلفية أو أمامية داخلية وليس خارج البلد المضيف له، وبهذا يتزايد حجم الاستثمار الداخلى أو المحلى، كما يتحقق ذلك أيضاً من خلال توفير مدخلات الإنتاج للشركات المحلية وتنمية قدرتها التصديرية. ورغم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلى، فإنه ينبغي عدم تجاهل بعض آثاره السلبية على ذلك الأخير فى حالة تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلى على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات.

#### ب- الأثر على النمو الاقتصادى :-

لقد أختلف الاقتصاديون فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادى هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعنى أن الاقتصاد الذى ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بينما الاقتصاد الذى ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

و يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يترتب عليها حدوث زيادة في النمو الاقتصادي بنحو 0.08%، كما أوضحت دراسة أخرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، فضلاً عن دوره في زيادة صادرات تلك الدول بمعدلات مرتفعة<sup>10</sup>.

#### ت- الأثر على الميزان التجاري:-

و يتضح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع، فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضاً في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه والعكس صحيح، حيث يحدث عجزاً في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته.

و هناك إستراتيجيتان لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وهما<sup>11</sup>:

- 1- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- 2- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات، أي لإنتاج السلع المستوردة.

<sup>10</sup>) Ashraf;A, Herzer, D. and Nunnenkamp .2016, “ **The Effects of Greenfield FDI and Gross – Border M&AS on total factor Productivity**”, World Economy, 39 (11),p 55.

(11) سليم عقون . 2010/2009، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 27 .

ويُلاحظ أن كليهما تؤثران إيجاباً على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤدي الإستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية، أما الإستراتيجية الثانية فتؤدي إلى تخفيض الواردات ومن ثم تخفيض المدفوعات إلى الخارج من العملات الأجنبية.

### ث - الأثر على التشغيل<sup>12</sup> :-

من الدوافع الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الحد من مشكلة البطالة كما سبق الذكر، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار، ويتجلى هذا الأثر الإيجابي إذا كانت طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات المطبقة كثيفة استخدام العمالة المحلية، وكان الاستثمار الأجنبي ممثلاً في مشروعات جديدة مولدة لفرص العمل وليس مجرد الإستحواذ على مشاريع محلية قائمة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض مستويات التشغيل من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبل المنشآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### ج - الأثر على الموازنة العامة للدولة<sup>13</sup> :-

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بارتفاع معدلات ربحية الأنشطة التي يقوم بها، ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من الضرائب على أرباح الشركات، غير أنه قد يحدث أثر سلبي على موازنة الدولة إذا أسرفت الدولة في منح الإعفاءات الضريبية والتيسيرات المالية.

<sup>12</sup> (إيناس فهمي حسين. 2018، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في

مصر"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 170 .

<sup>13</sup> (المركز الديمقراطي العربي . 2014، "الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو

الاقتصادي : دراسة قياسية على الحالة المصرية "

### خامساً: النظريات المفسرة للبطالة:-

فيما يلي تحليل لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعاً في الفكر الاقتصادي:-

#### أ- النظرية الكلاسيكية: -

يرى الكلاسيك أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على مستويات البطالة في المدى الطويل، ويرى الكلاسيك أيضاً، أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أي لأمجال لوجود بطالة حيث أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند وضع التوازن. وبالتالي في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، وإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون إختيارية، كما يُقر الكلاسيك أن السبب الأساسي لإستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يزيد على أجر التوازن<sup>14</sup>.

#### ب- النظرية النيوكلاسيكية:-

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية، وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل بناءً على قانون " ساي " للأسواق الذي يقوم على أن " كل عرض سلعي يخلق طلباً مساوياً له " ويتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من العمل فتتخفض بذلك البطالة ويحدث التوازن<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> لبيب شقير. 1954، " نظرية التشغيل والدورات"، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص ص 19 - 20.

15) Donald, F, and Gordon.1974, " A Neo- Classical Theory of Keynesian Unemployment", p.431.

### ت- النظرية الماركسية:-

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فزيادتها يزداد الطلب على العمل وتتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقضة في حجم الاستثمارات غير أنه نظراً لإستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة بإعطائها أجراً أقل من القيمة التبادلية، وفي ظل تناقص معدلات الربحية مع زيادة التراكم الرأسمالي ومعدلات التركيز السوقى، تقل مستويات التشغيل ويزداد حجم الأحتياطي من العاملين وعلى ذلك، يترتب على نمو الاقتصاد الرأسمالي تردى أحوال الطبقة العاملة وانخفاض مستويات الأجور وزيادة معدلات البطالة.<sup>16</sup>

### ث- النظرية الكينزية:-

يرى كينز أن ظاهرة البطالة ترجع إلى انخفاض الطلب الفعال الذى يحدد مستوى الإنتاج والتشغيل، ولعلاج المشكلة أقتراح "كينز" بعض السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الفعال والاستثمار، منها تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار، والإنتاج وبالتالي زيادة مستويات التشغيل<sup>17</sup>.

16) Stockhammer, E . 2006, “ **IS The Nairu Theory A Monetarist ; New Keynesian ; Post Keynesian or A Marxist Theory ?** “, Working Paper, No. 96, pp: 3-4

17) Solow, P . 1979, ” **Alternative Approaches to Macroeconomic Theory : A partial View** “, Canadian Journal of Economics, Vol.12, No.3, p 339

### ج- نظرية العقود الضمنية:-

تقوم هذه النظرية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، وهذا يعنى أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي وهى تنطلق من كون الأجور لا تنتقل ارتقاعاً أو انخفاضاً عند انخفاض الطلب على العمل، وبفضل هذه النظرية استطاع الاقتصاديون إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل، حيث تفترض أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف أصحاب العمل<sup>18</sup>.

### القسم الثانى : تحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على مستويات

#### التشغيل فى مصر خلال الفترة (1990 – 2019)

سوف يتم تقسيم الفترة الزمنية محل الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الأولى (1990 – 2004)، وهى تلك الفترة التى شهدت بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى بداية من عام 1991، وأحداث سبتمبر 2001 وغيرها من الأحداث الهامة، أما الفترة الثانية فتمتد من عام 2005 وحتى عام 2019، والتى شهدت أحداثاً كثيرة من بينها الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث ثورة 25 يناير 2011، و ثورة يونيو عام 2013، وأخيراً التطورات الاقتصادية والسياسية وإستمرار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى منذ عام 2014 حتى عام 2019.

#### 1- الفترة (1990 – 2004):-

#### أ-العلاقة بين التوظيف/إجمالى عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادى

#### فى مصر:-

18) Ara, K . 1960, “ A NOTE on the Keynesian Unemployment “, Hitotsubashi University, Vol. 1, No. 1 .

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن نسبة التوظيف/ إجمالي عدد السكان بلغت أقصاها في بداية الفترة لتبلغ نحو 45.3% من إجمالي عدد السكان في عام 1990، بينما بلغت أدناها في عام 2003 لتصل إلى نحو 26.6% من إجمالي عدد السكان، بينما يلاحظ أنه مع انخفاض نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان من 45.3% في عام 1990 إلى نحو 41.4% في عام 1991، انخفض معدل النمو الاقتصادي في المقابل من 5.67% إلى نحو 1.13% على الترتيب، كما أنه مع ارتفاع نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان من 41.3% في عام 1998 إلى نحو 42.8% عام 1999، انخفض في المقابل معدل النمو الاقتصادي من 6.5% إلى نحو 1.6%، ويلاحظ كذلك أنه مع ارتفاع نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان ثانية بعد انخفاضها في عام 2000 والتي بلغت نحو 26.9% لتبلغ في عام 2001 نحو 41%، انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى نحو 3.5%، بينما يلاحظ أن نسبة التوظيف بلغت في عامي 2002، 2003 نحو 38.2%، 26.6% من إجمالي عدد السكان على الترتيب مقابل معدل للنمو الاقتصادي بلغ نحو 2.4%، 3.2% على التوالي، وفي نهاية تلك الفترة عام 2004 عاودت نسبة التوظيف الارتفاع لتبلغ نحو 27% من إجمالي عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادي 4.1% بعد إنخفاضها عام 2003 لتبلغ نحو 26.6% من إجمالي عدد السكان مقابل معدل للنمو بلغ نحو 3.2% (جدول رقم 1، شكل رقم 1)

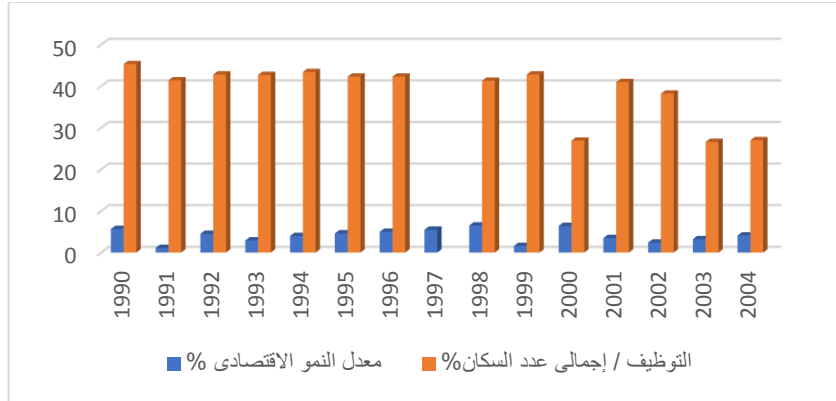
جدول رقم (1) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2004)

السنة	التوظيف / إجمالي عدد السكان %	معدل النمو الاقتصادي %
1990	45.3	5.67
1991	41.4	1.13
1992	42.8	4.5
1993	42.7	2.9
1994	43.4	3.97

4.6	42.3	1995
4.98	42.3	1996
5.5	-	1997
6.5	41.3	1998
1.6	42.8	1999
6.4	26.9	2000
3.5	40.97	2001
2.4	38.2	2002
3.2	26.6	2003
4.1	27	2004

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (1) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 - 2004)



المصدر: إعتماًداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (1)

ب-العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (2)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصاها في عام 1994 لتبلغ نحو 2.4% من



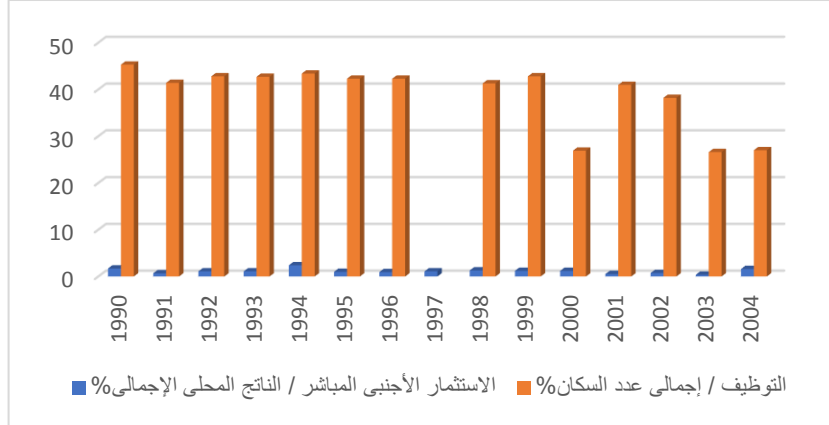
الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسبة التوظيف نحو 43.4% من إجمالي عدد السكان، في حين بلغت نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر أدياها عام 2003 نحو 0.37% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة للتوظيف بلغت نحو 26.6% من إجمالي عدد السكان، كما يُلاحظ أنه في عام 1994، بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر أقصاها 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل بلغت نسبة التوظيف نحو 43.4% من إجمالي عدد السكان على الترتيب، ويلاحظ أنه عند بلوغ نسبة التوظيف / إجمالي عدد السكان أقصاها عام 1990 لتبلغ نحو 45.3% بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة ذاتها تقريباً عام 2004 رغم انخفاض نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان إلى 27% (جدول رقم 2، شكل رقم 2).

جدول رقم (2) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1990 - 2004) %

السنة	التوظيف / إجمالي عدد السكان %	الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي %
1990	45.3	1.7
1991	41.4	0.68
1992	42.8	1.1
1993	42.7	1.1
1994	43.4	2.4
1995	42.3	0.99
1996	42.3	0.94
1997	-	1.1
1998	41.3	1.3
1999	42.8	1.2
2000	26.9	1.2
2001	40.97	0.52
2002	38.2	0.74
2003	26.6	0.37
2004	27	1.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

**شكل رقم (2) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (1990 - 2004)**



**المصدر:** إعتياداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2).

**2- الفترة (2005 - 2019):-**

**أ- العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي:-**

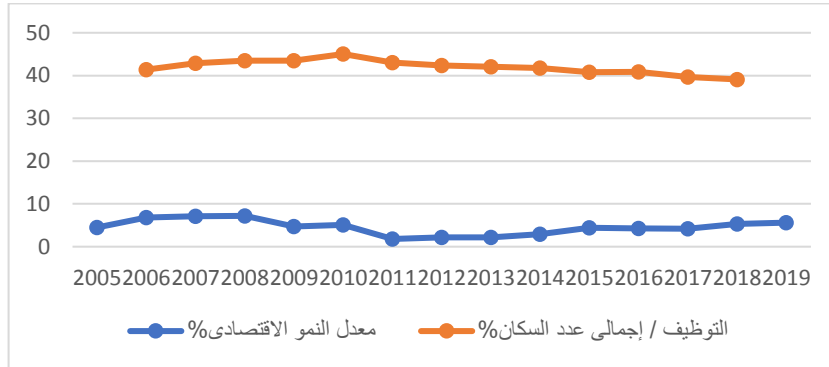
يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن نسبة التوظيف بلغت أقصاها في عام 2010 لتبلغ 45.04% من إجمالي عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادي بلغ نحو 5.1%، كما يلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي في عام 2011 إلى 1.8% فقط، مع تراجع نسبة التوظيف للسكان إلى 43% وشهدت الأعوام الأخيرة تصاعد معدلات النمو الاقتصادي رغم إتجاه نسبة التوظيف للسكان للتناقص التدريجي (جدول رقم 3، شكل رقم 3)

جدول رقم (3) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2005-2019)

السنة	التوظيف / إجمالي عدد السكان %	معدل النمو الاقتصادي %
2005	-	4.5
2006	41.4	6.8
2007	42.9	7.1
2008	43.5	7.2
2009	43.5	4.7
2010	45.04	5.1
2011	43	1.8
2012	42.4	2.2
2013	42.1	2.2
2014	41.8	2.9
2015	40.8	4.4
2016	40.9	4.3
2017	39.7	4.2
2018	39.1	5.3
2019	-	5.6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (3) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2005-2019)



المصدر: اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (3)

## ب- العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي:-

يتضح من إستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت أقصاها في عام 2006 لتبلغ نحو 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت أدناها في عام 2011 لتصبح نسبة سالبة بنحو -0.20% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نتيجة حتمية ومتوقعة حيث شهد عام 2011 أحداث الثورة وتبعاتها التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال وعدم استثمارها في مصر. ويلاحظ بشكل عام، أنه مع تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بعد عام 2010 مقارنة بالفترة ما قبلها، انخفضت نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان. ورغم ارتفاع نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي شهدت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف عام 2016 ، فإن نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان أخذت في الانخفاض (جدول رقم 4، شكل رقم 4).

جدول رقم (4) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2005 – 2019)%

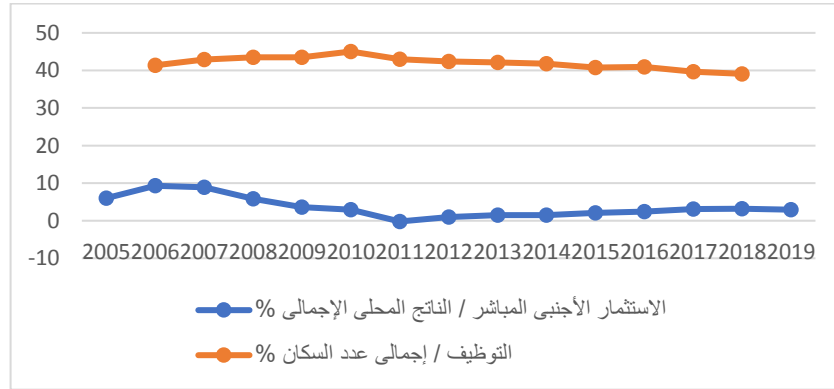
السنة	التوظيف / إجمالي عدد السكان %	الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي %
2005	-	5.99
2006	41.4	9.3
2007	42.9	8.9
2008	43.5	5.8
2009	43.5	3.6
2010	45.04	2.91
2011	43	0.20-
2012	42.4	1

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل / د/ إيمان محمد عبد اللطيف تاريخ قبول النشر 2021/4/5

1.5	42.1	2013
1.5	41.8	2014
2.1	40.8	2015
2.4	40.9	2016
3.15	39.7	2017
3.2	39.1	2018
2.97	–	2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (4) العلاقة بين التوظيف / إجمالي عدد السكان والاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2005 – 2019)



المصدر: إعتماًداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (4).

### القسم الثالث

## النموذج القياسي لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

### على التوظيف بالتطبيق على الحالة المصرية

#### النموذج المستخدم والبيانات:

يهدف هذا القسم إلى تحليل مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التوظيف، وذلك بالتطبيق على مصر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من 1990 إلى 2019. وتستخدم الدراسة اختبار يوهانسن للتكامل المتناظر Johansen Cointegration Test ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهم معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، ونسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان كمتغير تابع. ويوضح الجدول رقم ( 5 ) المتغيرات المتضمنة بالنموذج القياسي ورمزها وكيفية قياسها.

#### جدول رقم(5) المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج القياسي

اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير وكيفية قياسه
معدل النمو الاقتصادي	<i>GDP</i>	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2010)
الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	<i>FDI</i>	صافي التدفقات الاستثمارية الداخلية من قبل المستثمرين الأجانب منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان	<i>EMP</i>	نسبة السكان العاملين في الدولة إلى إجمالي عدد السكان - ويُعرف السكان في سن العمل هم من يكون أعمارهم 15 عاماً أو أكثر

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

## نتائج النموذج القياسي:-

### اختبارات جذر الوحدة:-

تم تطبيق تحليل جذر الوحدة للتعرف على سكون المتغيرات الثلاثة المذكورة في الجدول السابق بالاستعانة بأحد أشهر الأساليب المستخدمة في هذا المجال وهو اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller). ويتم اختبار سكون المتغيرات من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta y_t = \alpha y_{t-1} + x'_t \delta + \sum_{p=1}^k \beta_p \Delta y_{t-p} + v_t$$

حيث يمثل  $\Delta y_t$  الفرق الأول للمتغير محل الدراسة ( $y_t$ )، و  $k$  تمثل عدد فترات الإبطاء والتي سيتم تحديدها آلياً بواسطة حزمة Eviews 10 استناداً إلى معيار Akaike Info Criterion. أما بالنسبة ل  $x'_t$ ، فهو يمثل المتغيرات الخارجية الاختيارية الممكن إدخالها والتي من الممكن أن تحتوي على إما حد ثابت فقط، حد ثابت واتجاه معاً، أو لا تحتوي على أي من حد ثابت أو اتجاه على النحو التالي:

$$Dx_t = \alpha + \beta x_{t-1} + v_t$$

المعادلة باستخدام حد ثابت واتجاه معاً:

$$Dx_t = \alpha + \beta x_{t-1} + \delta T + v_t$$

$$Dx_t = \beta x_{t-1} + v_t$$

ويتمثل اختبار الفرض العدمي في ( $\alpha = 0$ )، أي أن السلسلة بها جذر وحدة وبالتالي غير ساكنة في حالة قبول الفرض العدمي مقابل الفرض البديل متمثلاً في ( $\alpha < 0$ ). ويوضح الجدول رقم (6) أنه عند دراسة سكون المتغيرات باستخدام المتغير الخارجي (حد ثابت واتجاه)، فإن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، وذلك باستخدام مستوى معنوية 5%.

**جدول رقم (6) نتائج اختبار ADF عند المستوى**

المتغير الخارجي	القيمة الحرجة عند 5%	إحصاء t	المتغير
حد ثابت واتجاه	-3.600	-2.059	EMP
حد ثابت واتجاه	-4.380*	-3.677	GDP
حد ثابت واتجاه	-3.600	-2.279	FDI

\*القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%

المصدر: نتائج برنامج STATA.

تم أخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات بالنموذج، وإعادة اختبار ADF مرة أخرى، وتم التوصل إلى سكون كافة المتغيرات، وذلك عند مستوى معنوية 5%، كما هو موضح في الجدول رقم (7)

**جدول رقم (7) نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفروق الأولى**

المتغير الخارجي	القيمة الحرجة عند 5%	إحصاء t	المتغير
بلا حد ثابت أو اتجاه	-1.950	-2.087	EMP
بلا حد ثابت أو اتجاه	-1.950	-3.590	GDP
بلا حد ثابت أو اتجاه	-1.950	-3.052	FDI

المصدر: نتائج برنامج STATA.

**اختبار فترات الإبطاء :-**

نظراً لاستخدام بيانات سنوية، فقد تم تحديد فترات الإبطاء ابتداءً بعدد فترات (4) وفقاً لما اتبعته معظم الأدبيات للبيانات السنوية، ونجد أن معيار شوارتز SBIC حدد فترة إبطاء واحدة، ويتم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار SBIC عند إجراء نموذج تصحيح الخطأ، أي اختيار فترة إبطاء واحدة.

**اختبار يوهانسن للتكامل المتناظر Johansen Cointegration Test**



يوضح اختبار يوهانسن ما إذا كان هناك متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة. ويوضح هذا الاختبار أيضاً نوع النموذج الأنسب للبيانات المستخدمة. فإذا كان هناك متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات فيتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM حيث توجد علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل. وفي حالة عدم وجود متجهات للتكامل المشترك، فإن العلاقة بين المتغيرات تكون في الأجل القصير فقط، ومن ثم يتم استخدام نموذج (Vector Auto Regression) VAR. ومن الجدير بالذكر أن هناك نوعين من الاختبارات وهما (Maximum Eigenvalue و Trace). بعد إجراء اختبار يوهانسن على المتغيرات محل الدراسة، يوجد متجه واحد للتكامل المشترك وفقاً لاختبار Trace، واختبار Maximum Eigenvalue. وبناءً عليه، يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

#### نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM :-

تم الاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ والذي يأخذ في اعتباره العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وفيما يلي معادلة التكامل بين المتغيرات ومعامل تصحيح الخطأ:

$$EMP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \lambda ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

توضّح المعادلة رقم (1) أن متغير التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان هو المتغير التابع. وتعتبر  $\lambda$  عن معامل تصحيح الخطأ. وبعد تقدير النموذج، تم الوصول للنتائج كما في الجدول رقم ( 8 ) :

جدول رقم (8) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

المتغير التابع التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان		
الخطأ المعياري	المعاملات	المتغير
0.596	* 1.04	FDI
0.880	** 3.00-	GDP
0.143	** 0.337-	معامل تصحيح الخطأ $\lambda$

(\*) العلاقة معنوية عند درجة ثقة 90%، (\*\*) العلاقة معنوية عند درجة ثقة 95%.

المصدر: نتائج برنامج STATA.

يتضح من نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ، أن هناك علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان في الأجل الطويل. بينما توضح النتائج أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير سلبي ومعنوي على التوظيف في مصر. ويمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

1- أن صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات) يساعد على خلق المزيد من فرص العمل في مصر. فمن الطبيعي أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل، وخاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.

2- أن العلاقة العكسية والمعنوية بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر، ترجع بشكل اساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر لا يأتي من التوظيف فقط وإنما يأتي من مصادر أخرى كالإستثمارات والاستهلاك العائلي والذي تُمَثَل نسبة ذلك الأخير أكثر من 80%، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى 81% في العام المالي 2019/2018، يلي ذلك نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت في العام المالي 2019/2018 إلى 26.6%، وذلك وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

## بعض الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج:-

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي No Serial correlation. ووفقاً لنتائج الاختبار تم التوصل إلى عدم رفض الفرض العدمي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 5% وعلى الجانب الآخر، تم التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن هناك ثباتاً في التباين بين البواقي وذلك عند مستوى معنوية 5%.

## القسم الرابع

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: نتائج الدراسة:-

##### يمكن إيجاز نتائج الدراسة في النقاط الآتية:-

1- توجد علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان في الأجل الطويل، حيث أن صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات) يساعد على خلق المزيد من فرص العمل في مصر.

2- يزول معدل النمو الاقتصادي تأثيراً سالباً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر لا يأتي من التوظيف فقط وإنما يأتي من مصادر أخرى كالإستثمارات و الاستهلاك العائلي والذي تمثل نسبة ذلك الأخير أكثر من 80% كما سبق الذكر، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى 81% في العام المالي 2019/2018، يليه نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت في العام المالي 2019/2018 إلى 26.6%، وذلك وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

3- أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.

4- أن معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term جاء سالباً ومعنوياً، وهذا يعني أنه بنسبة 34% يتم تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للعودة إلى المسار التوازني مرة أخرى في الأجل الطويل.

### ثانياً: توصيات الدراسة:-

تتمثل أهم توصيات الدراسة في الآتي:-

1- نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مزيد من فرص العمل وتأثيره الإيجابي على التوظيف في مصر، فمن الضروري توجه الحكومة لتقديم مزيد من التيسيرات لمضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 3% فقط في الأعوام الثلاثة الأخيرة، في حين أنها وصلت إلى أكثر من 8% في عامي 2006 و 2007.

2- من الضروري ألا يقتصر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الخاصة فقط ولكن من المهم تحفيز تلك الاستثمارات للتوجه نحو المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة حالياً، والتي تتطلب استثمارات ضخمة تتراوح بين 150 و 200 مليار جنيه سنوياً، ومعظمها في مشروعات بنية أساسية دافعة للاستثمار.

3- بعد أن اتضحت العلاقة السلبية بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف، فمن الضروري إعادة هيكلة مصادر نمو الناتج المحلي في مصر، والتوجه إلى مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامّة، وتشجيع الصادرات. فهذه المصادر هي القادرة على خلق مزيد من فرص العمل، ومن ثم يكون هناك تأثير موجب للنمو الاقتصادي على التوظيف في مصر.

4- ضرورة العمل بشكل واضح على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين الأجانب بما يحفز المستثمرين على الاستثمار لما لهذا من انعكاس على تكاليف الإنتاج ومن ثم القدرة التنافسية التصديرية وتحقيق الأرباح بما يتيح فرص جديدة للعمالة المصرية.

5- ضرورة العمل على تأكيد ضمانات إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، فضلاً عن ضرورة تخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات الإستراتيجية في مصر والتي تستوعب نسبة كبيرة من العاطلين.

### قائمة المراجع

#### أولاً: المراجع العربية:-

- أبو قحف ، عبد السلام. 2003، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- السامرتي، دريد محمود. 2006، "الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الدورة العربية، بيروت.
- المركز الديمقراطي العربي. 2014، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية".
- بعداش، عبد الكريم. 2008، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- بيري. 2016، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب للفترة الزمنية (1996-2014)"، جامعة أم البواقي
- حسين، إيناس فهمي. 2018، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد رقم (5)، العدد رقم (2).

- خليفة ، أحمد مبروك محمد ، عبد اللطيف ، إبراهيم سيد. 2014، " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970 - 2010) "، المركز الديمقراطي العربي.
- زهير ، عمارى ، بوزيدى ، حافظ أمين. 2018، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة فى الاقتصاد الجزائرى باستخدام نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1996 - 2014) "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد رقم (54).
- شقير ، لبيب. 1954، " نظرية التشغيل والدورات " مكتبة نهضة مصر ، القاهرة.
- صالح ، عدنان مناتى. 2013، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية "، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- عديلة ، مريم ، عبده، عمر. 2015، " واقع وإتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول النامية والدول العربية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والأربعون.
- عطية ، خليل محمود خليل ، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث فى النظرية "، مجلة مصر المعاصرة، العددان (437)، (438)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- عقون ، سليم. 2009 / 2010، " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير فى علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- غانم ، عدنان ، المسيللى ، لبنى حسين صالح . 2003، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية "، مجلة جامعة دمشق، المجلد رقم(19)، العدد الثانى.

- ياف، عبير. 2016، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد رقم (16)، العدد الثاني.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:-

- Ara, K. 1960,"ANOTE on the Keynesian Unemployment", Hitotsubashi University, Vol. 1, No. 1.
- Ashraf,A,Herzer, D, and Nunnenkamp.2016, "The Effects of Greenfield FDI and Gross – Border M&AS on Total Factor Productivity" World Economy 39 (11).
- Derrick, P. 2018,"Determinants and Consequences of Foreign Direct Investment (FDI) in Thailand"; Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3278562>
- Donald, F, and Gordon. 1974, "A Neo- Classical Theory of Keynesian Unemployment", p.431.
- Hellstrom,J.2016, "China Acquisitions in Europe: European Perceptios of Chinese Investments and their Strategic Implications".
- International Economic Develoment Council, "Anew Standard: Achieving Data Excellence in Economic Development Washington",DC: Author.
- Press,J.2018, "Foreign Direct Investment,Economic Growth and Employment: Evidence from China", International Research in Economics and Finance, Vol.2, No.1
- Solow, P. 1979, "Alternative Approaches to Macroeconomic Theory: A partial View", Canadian Journal of Economics, Vol.12, No.3, p 339.
- Stockhammer, E. 2006, "IS The Nairu Theory A Monetarist ; New Keynesian ; Post Keynesian or A Marxist Theory ? ", Working Paper, No. 96, pp 3-4.
- Vataliya, K.s, Bhanuben, N. and Parmar.2013, "Foreign Capital and Foreign Investment ", Gujarat, India, Vol. 1. Issue3
- Zhu, H, Duan;L, Guo,Y. 2016,"The Effects of FDI: Economic Growth and Energy Consumption ",Economic Modelling; Elsevier, Vol .58, pp. 237 –248

## **The Impact of The Foreign Direct Investment on The Employment Levels with Application to the Egyptian Case, during the Period from1990 to2019**

Dr.Eman Mohamed Abdel-latif Mostafa

Lecturer at Department of Economics

Faculty of Administration, Economics and Information Systems

Misr University for Science and Technology

### **Abstract:**

Unemployment is an economic scourge that most countries suffer from and strive to alleviate through various economic policies, including policies aimed at attracting foreign direct investment. Hence, the Problem of the Study lies in Studying the Impact of the Foreign Direct Investment on the Employment Levels with Application to the Egyptian Case, during the Period from1990 to2019

The study follows the induction and extrapolation methodologies, on one hand, and the applied standard approach, on the other hand, to answer the main question raised by the study.

The paper is divided into four main sections, the first of which deals with the frame of reference for foreign direct investment studies, and the second deals with the impact of foreign direct investment on employment levels in Egypt during the period under study. The third section presents the standard model used to analyse the impact of foreign direct investment on employment in Egypt, and the last section presents the most important findings and recommendations



made by the researcher. The researcher has come up with a number of results, including: The expansion in establishing new foreign projects requires more work forces, especially the local ones, and then both the demand for Egyptian labour and the employment rate increase. Moreover, the rate of economic growth exerts a negative and moral impact on employment in Egypt, and this is mainly due to the fact that the main source of economic growth in Egypt comes from household consumption. The study is concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The need for the government to provide more facilities to double foreign investment, as well as the need to work clearly to reduce tax rates for foreign investors, in order to provide new opportunities for Egyptian labour.

**Keywords:**

Foreign direct investment; Employment Levels; Employment Ratio to the Total Population; Ratio of Foreign Direct Investment to GDP; Economic Growth Rate; Joint Investment or Bilateral Investment; Components of Foreign Direct Investment; Theories Explaining Unemployment; Implicit Contract Theory; Investment Fully Owned by the Foreigner Investor.

